

تهاني الجبالي : القضاة ساعدوا العسكر في التمسك بالسلطة ومحاولة عدم تسليمها للمدنيين

Judge Helped Egypt's Military to Cement Power
Published: July 3, 2012
(Page 2 of 2)

The elections had "a fatal poison," Judge Gebali said she warned at the time. "Any reader of the situation would've known that this appeal would be the end of the Parliament." When the elected Parliament sought to take control of the interim government, the generals' prime minister expressly threatened the lawmakers with judicial dissolution, the speaker of Parliament said at the time.

Multimedia



Slide Show
Egypt's Military Rulers Look for Permanent Role

The decision "is in the drawers of the constitutional court, and it could be taken out at any time," Prime Minister Kamal el-Ganzouri told Parliament's speaker, Saad el-Katatni of the Muslim Brotherhood, as Mr. Katatni recalled in March from the floor of Parliament.

Parliament backed down, and the warning proved prescient. But Mr. Ganzouri denied making the threat.

FACEBOOK
TWITTER
GOOGLE+
EMAIL
SHARE
PRINT
SINGLE PAGE
REPRINTS

RUBY SPARKS
COMING SOON

الأربعاء 4 يوليو 2012 12:07 م

نقلت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عن المستشارة تهاني الجبالي، نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، قولها إنه على الرغم من وعود جنرالات المجلس العسكري بتسليم السلطة للحكومة المنتخبة، إلا إنهم كانوا يخططون بمساعدة كبار قضاة الدولة، للحفاظ على سلطتهم السياسية ومنع صعود الإسلاميين

وأضافت الجبالي أنها «نصحت الجنرالات بعدم منح السلطة للمدنيين إلا بعد كتابة الدستور»، فيما أشارت الصحيفة الأمريكية إلى أن المحكمة الدستورية العليا قامت وقتها بحل البرلمان المنتخب وضمت للجنرالات حق الإشراف على كتابة الدستور

وقالت الصحيفة إن المناقشات التي دارت خلف الكواليس، ولم يعلن عنها حتى الآن، ألفت بالضوء على ما وصفه البعض بأنه انقلاب قضائي، مشيرة إلى قول الجبالي إنه «منذ تولي الجيش السلطة من الرئيس السابق حسني مبارك، لم يكن الجنرالات ينوون بالتأكيد تسليم السلطة قبل الإشراف على كتابة الدستور الجديد».

وأوضحت الجبالي أن خطة المجلس العسكري كانت تسليم السلطة بعد وضع الدستور، وبالتالي «كان الجنرالات يعرفون لمن وعلى أساس سيسلمون السلطة».

ورأت «نيويورك تايمز» أنه منذ تولي الجيش السلطة بحجة حماية الثورة السلمية التي أطاحت بمبارك، وعد بتسليم السلطة لحكومة منتخبة، إلا أن الدليل أكد أن الجيش لم يكن ينوي أبداً الاعتراف بأي سلطة منتخبة ديمقراطياً

ونقلت عن أنور السادات، ابن شقيق الرئيس الراحل، وأحد أعضاء البرلمان المنحل، قوله إن «الجيش يريد أن يتأكد قبل مغادرته السلطة أن الدستور ليس محتكراً أو موجهاً لاتجاه بعينه، وأن تظل الدولة مدنية وليست دينية».

وأوضحت الصحيفة أن الجبالي قالت إن اتصالاتها المباشرة مع الجنرالات بدأت في مايو 2011، بعد تظاهرة من العلمانيين والليبراليين طالبت بدستور أو حتى وثيقة حقوقية قبل الانتخابات، مضيفة أن «هذا غير رؤية المجلس العسكري، لأنه كان يظن أن القوى الوحيدة الشعبية في الشارع هي الإخوان المسلمون».

وتابعت الجبالي قولها إنه بحلول ذلك الوقت بدأت في مساعدة الحكومة المعينة من قبل الجيش على وضع مسودة لوثيقة المبادئ فوق الدستورية، وهي وثيقة «السلمي» كما عرفت، والتي كانت تحمي الحريات لكنها نزهت الجيش بوضوح عن أي رقابة، ومنحته سلطة دائمة للتدخل في السياسة، «وقد وافق عليها المجلس العسكري ووافق على إصدار إعلان دستوري بها»، على حد قول الجبالي

ولكن بعد الإعلان عن الوثيقة، ظهرت معارضة قوية لها بسبب صلاحيات الجيش، وهو ما أدى إلى اشتباكات مع قوات الأمن أسفرت عن مقتل أكثر من 45 شخصاً، فيما عرفت بأحداث «محمد محمود».

وقالت الجبالي إن الإعلان المخطط له «كان يؤجل كل مرة بسبب الضجيج، والحشد الشعبي، والمليونيّات والمسيرات»، ملقية باللوم على الإسلاميين، رغم أنهم لم يكونوا الأطراف الوحيدة في الاحتجاجات الشعبية، على حد قول الصحيفة الأمريكية

ونقلت عن محللين قانونيين قولهم إن الجنرالات نصبوا للبرلمان فداً بعد أن تركوه ضعيفاً أمام أي انقلاب قانوني، ورغم ذلك سمحوا للمرشحين بخوض العملية الانتخابية، مضيفة ما قالته الجبالي إن «الانتخابات كانت سماً قاتلاً»، وإن أي قارئ للمشهد وقتها كان يجب أن

يعرف أن البرلمان ينتظره مثل هذا المصير

من جانبه، اعتبر ناثن براون، الباحث القانوني بجامعة جورج واشنطن الأمريكية، أن منح المحكمة مثل هذه السلطة المطلقة «بذاعة دستورية»، أما الجبالي فأوضحت أنها كانت تعلم من البداية أن الانتخابات «ستجلب أغلبية من حركات الإسلام السياسي»، وأنها أرسلت للمجلس العسكري مذكرة تلح في تأجيل الانتخابات، لأن «الديمقراطية ليست في الاقتراع فقط، وإنما في بناء بنية أساسية ديمقراطية، ونحن كنا نضع العربة أمام الحصان».

وعادت لتقول إنه كان هناك «ضغط كبير من الحركات الإسلامية، ومنها الإخوان المسلمين، لأن الجيش كان هو السلطة الأكبر في المجتمع، وكان في مصلحة الإسلاميين عدم كتابة الدستور طالما كان الجيش في السلطة»، مؤكدة أن الجنرالات اعترفوا بأنهم «ارتكبوا خطأ بالخوض في الانتخابات البرلمانية»، وأنها اعتبرت ذلك اعترافًا لها بأنها كانت على حق